

والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ووضع استثناء وقتي من بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية .
والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨ بتطبيق أحكام قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦

والقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم المعمول بهما في الإقليم المصري في إقليم الجمهورية وبإدخال بعض التعديلات عليهما .

والقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق تأمين على الماشية .
والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن إقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن في إقليم الجمهورية .

ويصدر بتحديد عبارتي الجهة الادارية المختصة والوزير المختص الواردين في هذه المادة قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦١

في شأن إعفاء الحائزين لمقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة في السنوات من ١٩٤٩/١٩٥٣ من جميع الالتزامات والآثار المترتبة على عدم تنفيذ القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦

بإسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعفى الحائزون لمقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ والذين لم يقوموا حتى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ بأداء المبالغ المحددة في القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ لوزارة التموين من جميع الالتزامات والآثار المترتبة على عدم تنفيذ القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن شروط الإعفاء من توريد القمح المستولى عليه في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

” مادة ٤ - يعتبر استعمالاً للتراخيص فتح الاعتماد أو تحويل القيمة أو الدفع مقابل المستندات أو استخراج استمارة مصرفية للتخليص على البضاعة أو إثبات التعاقد القل عليها والتأشير بذلك من الإدارة العامة للاستيراد .“

” مادة ٥ - يجوز مد صلاحية تراخيص استيراد السلع تحت التصنيع أو التجهيز التي اشترط فيها دفع القيمة مقابل تسليم مستندات الشحن أو فتح اعتماد جزأ إلى أجل عدة وذلك بالنسبة إلى وصول البضاعة إلى الوقت الذي تنتهي فيه عملية التصنيع أو التجهيز بشرط أن يؤثر بذلك من الإدارة العامة للاستيراد لفتح باقي الاعتماد الجزأ أو دفع القيمة مقابل تسليم مستندات الشحن .“

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليم مصر ولوزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١

بإدخال تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة بشؤون التعاون

بإسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - تستبدل عبارتي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، عبارتا الجهة الادارية المختصة والوزير المختص :
القوانين الآتية :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والقوانين المعدلة له .
والقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ في شأن المساكن الشعبية .

والقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي .

والقانون رقم ٦٠١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتخصيص للحكومة في الاشتراك في شركة مساهمة لإنشاء مساكن شعبية .

والقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق لدعم الصناعات

الريفية وقرار رئيس الجمهورية المعدل له والصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٨

والقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية والتعاونيين

المعدلة له .